

## إيران تراقب خطة عراقية تدعمها المرجعية لإنهاء سطوتها على الحشد الشعبي

### حكومة الكاظمي بوابة لمواجهة أذرع طهران التي تهين سيادة العراق



عقبه أمام النفوذ الإيراني

جرّ الولايات المتحدة إلى حرب داخل العراق، من خلال التحرش الصاروخي المستمر بمصالحها. وتقول مصادر إن التحدي الإيراني المستمر للولايات المتحدة باستخدام ميليشيات عراقية، لم يعد مقبولاً في الأوساط الشيعية المحيطة بالسيستاني والصدر. ويعتقد مراقبون أن تكليف الكاظمي بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة، عزز الشعور داخل الخط الشيعي المعتدل بضرورة وضع حدٍّ للتجاوزات التي تتورط فيها ميليشيات عراقية موالية لإيران.

ووفقاً لأخر المعلومات، فإن حكومة الكاظمي قد تنال ثقة البرلمان في موعد أقصاه الاثني عشر القادم بعد أن اقترب رئيس الوزراء المكلف من وضع المسائل الأخيرة على تشكيلة حكومته.

ويمكن أن تكون حكومة الكاظمي بوابة لمواجهة الأذرع الإيرانية التي تهين السيادة العراقية وتتحدى مؤسسات الدولة الرسمية، ولا تعترف بحق الحكومة في بغداد باحتكار العنف.

لكن التوقعات تذهب إلى أن الكاظمي ربما يبدأ عملية حصر السلاح المنفلت بيد الدولة عبر الحوار والإقناع أولاً، إذ يصعب على العراق المنهك اقتصادياً تحمل أعباء مواجهة داخلية.

العامة للقوات المسلحة، مؤكداً أنه لم يشاور أحداً في هذا الأمر، ولم يوافق عليه، وقال إن ارتباط هذه الفصائل المجاهدة بالقائد العام هو ارتباط إداري وعملياتي فقط.

وأكد عبدالمهدي "أهمية الحفاظ على وحدة الحشد وخضوع جميع الويثة للسياسات الانضباطية والعسكرية وأوامر القيادات العليا، شأنها شأن بقية القوات المسلحة".

ويقول مراقبون إن عبدالمهدي حاول في آخر أيامه تقديم صك براعته من تحريض هذه الأولية على مغادرة هيئة الحشد، وهو ما دعاه إلى هذا الموقف، الذي يعكس خوفه وخشيته.

ولم تتوقف إيران عند هذا الحد فحسب، بل حركة زعيم منظمة بدر هادي العامري لمحاولة فهم نبض المرجعية الشيعية في العراق.

وقالت المصادر إن العامري أمضى مؤخراً يومين في كربلاء والنجف، لمحاولة فهم دوافع هذا التوجه، وحقيقة صلته بالمرجعية الدينية، من دون نتيجة واضحة.

ولا يستبعد مراقبون وجود تنسيق ثلاثي بين محمد رضا نجيل المرجع الأعلى على السيستاني وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر ورئيس الوزراء المكلف مصطفى الكاظمي، لاحتمال فصائل مسلحة موالية لإيران تحاول

باحترامها للمرجع الأعلى للانخراط في هذه العملية، التي تستهدف تنويع مجاميع مسلحة شبه رسمية في تنظيم هيكلية مطابق لمعايير الانتساب في القوات العراقية المسلحة، ويخضع لقوانينها وسلسلة مراجعها.

واللافت، أن بعض المجموعات التي وافقت على هذه الانخراط في هذه الخطة، يرتبط بعلاقات مباشرة وثيقة مع إيران، ما يرجح فرضية تراخي قبضة طهران على هذه الفصائل بسبب الأزمة المالية الناجمة عن العقوبات الأميركية وتداعيات تفشي فيروس كورونا.

وتوضح المصادر أن هيئة الحشد الشعبي، التي تضع إيران يدها على قياداتها، قد تقتصر العضوية فيها على الميليشيات المارقة أو التي يقودها مطلوبون دوليون، على غرار قيس الخزعلي وأكرم الكعبي، ما يسهل وضعها على لوائح الإرهاب الأميركية، كما حدث مع الحرس الثوري الإيراني.

وقالت المصادر إن القلق الإيراني بلغ ذروته، عندما طلبت طهران من رئيس الحكومة المستقيلة عادل عبدالمهدي أن يتدخل بصفته قائداً عاماً للقوات المسلحة، لمنع مغادرة المزيد من الفصائل لهيئة الحشد الشعبي.

وخرج عبدالمهدي بموقف غريب للتعليق على إعلان انتقال بعض الفصائل من هيئة الحشد إلى القيادة

اعتبر مراقبون تحرك المرجع الشيعي الأعلى على السيستاني بتحيد فصائل موالية له عن هيئة الحشد الشعبي ضربة قوية للقوى المسلحة الموالية لإيران، وكونه يمهد لتصنيف الحشد تنظيمًا إرهابيًا، الأمر الذي سيقوّض تدريجياً الهيمنة الإيرانية على العراق خلال الفترة المقبلة.

بغداد - تخشى إيران من خطة عراقية يتابعها المرجع الشيعي الأعلى على السيستاني لإبعاد بعض الفصائل المسلحة القوية عن هيئة الحشد الشعبي، تمهيداً لتصنيفها منظمة إرهابية.

وتقول مصادر ملمة بتفاصيل هذا الملف الحساس، إن مقرّبين من السيستاني يعملون على نقل ارتباط بعض الأولية القتالية المؤثرة من هيئة الحشد الشعبي إلى القيادة العامة للقوات المسلحة، مؤكدة أن إيران تراقب هذه التحركات بقلق.

ونجم عن هذه الخطة نقل ارتباط أربع مجموعات قتالية، فيما تنتظر سبع مجموعات أخرى إنجاز المعاملات الورقية لاستكمال عملية النقل. والفصائل الأربعة، التي أعلنت انشقاقها عن الحشد الجمعة الماضي، هي فرقنا الإمام علي والعباس القتاليين ولواء على الأكبر وأنصار المرجعية، وتشكّلت في عام 2014 إثر فتوى الجهاد الكفائي الشهيرة التي أطلقها السيستاني بعد اجتياح تنظيم داعش المنطرف لنحو ثلث أراضي العراق.

وقالت تلك الفصائل في بيان مشترك حينها إن سبب انسحابها من قوات الحشد الشعبي والانضمام للقوات المسلحة الحكومية "هو تصحيح بعض المسارات وضمن السير برؤى وطنية".



عادل عبدالمهدي  
جميع ألوية الحشد  
يجب أن تخضع لأوامر  
القيادات العليا

وأوضحت أنها "لا تحمل أي توجهات أو مشاعر سلبية تجاه أي طرف أو جهة مهما بلغت تصرفاته، لكنها تسعى إلى تصحيح بعض المسارات، والمحافظة على مشروع الدفاع عن العراقيين".

وأشارت الفصائل إلى أنها تدرس انضمام بقية القوات والألوية الراحبة بذلك على وفق المعايير الوطنية والضوابط القانونية، والالتزامات الدستورية، مبينة أن "هذا الانتقال لن يؤثر في مستوى التنسيق مع ألوية الحشد".

ويعكف مقرّبون من السيستاني على مشاوره زعماء مجموعات منتخبة عرفت

## روسيا تبحث عن دور في توجيه دفعة أزمة اليمن

عديريه منصور هادي وحكومته المعترف بها دولياً، وفي المقابل ستنزل كل ما في وسعها للحفاظ على علاقاتها الجيدة مع السعودية، حليفها الاستراتيجي في صناعة النفط العالمية.

لكن في مقابل ذلك، يحذر العارفون بخفايا الشأن الروسي من أن موسكو قد لا تظهر في الصورة مطلقاً، حيث ستدير مخططاتها عبر شركات أمنية وعسكرية وهو ما يتيح لها تسليح المجلس الانتقالي الجنوبي وجماعة الحوثي في الوقت ذاته.

ومن خلال هذا السيناريو قد يحقق الروس مبتغاهم في شكل ضغط اقتصادي وعسكري دون تكلفة كبيرة، وهو ما سيجتجج لروسيا بعد ذلك التأثير في السياسة اليمنية وتحقيق إستراتيجية وجودها قرب مضيق باب المندب.

وسعى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، منذ أن سيطر الحوثيون على العاصمة صنعاء قبل نحو ست سنوات وعبر القنوات الدبلوماسية، إلى ترك مسافة بينه وبين الجميع بما يحقق مصالح روسيا وصفقاتها مع التحالف العربي بقيادة السعودية مقابل عدم إبراز الفيتو في وجه أي قرار لمجلس الأمن.

كما لم ينحز إلى التحالف العربي بشكل يضر بحلفائه الإيرانيين، وهم الحوثيون، وحتى حينما كان الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح حياً كانت سفارة موسكو بصنعاء ملاذاً لتحركاتها.

وأنتهى قرار المجلس الانتقالي الجنوبي التوافق المغشوش بين مكونات المجلس الانتقالي الجنوبي، بحسب المتابعين، طرفاً محورياً يمكنه التأثير في أي عودة لموسكو، سواء أكان ذلك في حالة الحرب أم في حالة السلم.

ورسم بعض المحللين في العلاقات الجيوستراتيجية صورة لسيناريوهات تبدو أقرب إلى الواقع يمكن أن تقوم بها روسيا في الأزمة اليمنية خلال الفترة المقبلة.

ويرى هؤلاء أن موسكو ستواصل سياسة دعمها لخطط إنهاء النزاع في اليمن مع ضمان دور مؤثر لشركائها الجدد وهم المجلس الانتقالي في الجنوب والحوثيون المدعومون من إيران في الشمال.

كما أن روسيا لن تغامر بعدم الاستمرار في اعترافها بشرعية الرئيس

موسكو - تعكس مواقف موسكو حول تحرك المجلس الانتقالي في عدن محاولة يرى مراقبون أنها تأتي ضمن المساعي الروسية بحفا عن توجيه دفعة الأزمة اليمنية.

وعبر نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغانوف مع رئيس المجلس عبديروس الزبيدي مساء الثلاثاء الماضي، عن تطلعا إلى إيجاد حلول للقضايا العالقة عبر حوار شامل بين الأطراف، وبمساعدة المبعوث الأممي لليمن، مارتن غريفيث.

ويأتي هذا الأمر بعد وقت وجيز من إعلان المجلس الانتقالي الجنوبي عن حالة الطوارئ العامة والإدارة الذاتية لمحافظة الجنوب، وبعد أسابيع من زيارة الزبيدي إلى موسكو.

ويؤكد مراقبون أنه بصرف النظر عن دوافع المجلس الانتقالي الجنوبي من تلك الخطوة، فإن لروسيا مصالح إستراتيجية في اليمن تجعله ضمن خططها وإن لم يكن ضمن أولوياتها على الأقل في الوقت الحالي.

**بصرف النظر عن دوافع المجلس الانتقالي الجنوبي، فإن لروسيا مصالح إستراتيجية في اليمن تجعله ضمن خططها**

## اليمن يرصد 5 إصابات مؤكدة بكورونا

التي ضربت البلاد، وزادت من معاناة اليمنيين بشكل أكبر. وكانت الأمم المتحدة، قد حذرت الثلاثاء، من احتمال تفشي الوباء في اليمن، في ظل الحرب التي أضفت كل القطاعات الحيوية.

وقالت ليزا غراندي، منسقة الشؤون الإنسانية في اليمن في بيان صحفي، "حذرنا منذ أول حالة إصابة بكوفيد -19 من أن الفايروس موجود الآن في اليمن وقد ينتشر بسرعة".

وأعلنت الحكومة اليمنية الشرعية الاثنين الماضي، عن شفاء الحالة الوحيدة المصابة بفايروس كورونا في محافظة حضرموت شرقي البلاد.

وقتل في أقر دولة في شبه الجزيرة العربية منذ بدء عمليات التحالف الأفريقي، فيما انهار قطاعها الصحي وسط نقص حاد في الأدوية وانتشار أمراض وأوبئة كالكليرا الذي تسبب بوفاة المئات، في وقت يعيش الملايين على حافة المجاعة.

عدن - أعلنت السلطات اليمنية المعترف بها دولياً الأربعاء إصابة خمسة أشخاص بفايروس كورونا المستجد في جنوب البلد، الغارق في نزاع مسلح دمّر قطاعه الصحي وتسبب بأسوأ أزمة إنسانية في العالم.

وقالت اللجنة الوطنية العليا للطوارئ لمواجهة وباء كورونا الحكومية في تغريدة على حسابها في تويتر إنه تم تسجيل خمس إصابات مؤكدة بالفايروس في عدن، المقر المؤقت للسلطة المعترف بها دولياً.

وسجّل اليمن الذي يشهد أسوأ أزمة إنسانية في العالم، مطلع هذا الشهر أول إصابة بفايروس كورونا المستجد، بينما حذرت منظمات دولية من أن القطاع الصحي يشبه المنهار في البلاد منذ اندلاع الحرب عام 2014 غير مؤهل للتعامل مع الأزمة، مطالبة بوقف الحرب، وتتصاعد المخاوف الدولية من تفاقم الإصابات خاصة مع الفيضانات



مشكلة أخرى تنضاف لكومة الأزمات

## الوباء يفجر قضية البدون بوجه الحكومة الكويتية

وكشف رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم حينها عن توجيهات أميرية بحسم ملف البدون، قائلًا إنه انطلاقاً من هذه التوجيهات فإن "مجلس الأمة ماضٍ في إقرار حل جذري وعادل للقضية وبما لا يمس الهوية الوطنية والجنسية الكويتية".



أحمد الحمد  
وزارات الدولة عليها  
القيام بواجباتها لإغلاق  
ملف البدون

وقال الغانم في تصريح للصحافيين "هذا القرار يأتي بناءً على توجيهات من أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، وعليه أوضح أنه لا يمكن القبول بالبعث في ملف الجنسية والهوية الوطنية أو أن يتحول هذا الملف مادة للمساومات والضغط السياسية"، مؤكداً "هذه حقيقة يجب أن يعرفها الجميع".

الشريفة، مبيناً أن ما تعانته هذه الفئة الآن في أزمة فايروس كورونا تضاعف عدة مرات بسبب تعطيلهم عن العمل وتوقف أجور من يعمل منهم.

ورغم أن برلمانيين قدموا مقترح قانون لحل قضية البدون في نوفمبر الماضي، إلا أن الأمور لا تزال عالقة حتى الآن لعدة أسباب يرى مراقبون سياسيون أنها تتعلق بالنقاشات تحت قبة مجلس الأمة (البرلمان) وبطول الإجراءات قبل أن يكون القانون ساري المفعول.

وكانت الكويت قد أعلنت في يوليو الماضي أنها ستعجل بإقفال ملف البدون، بعد أن أصبح مجالاً للاستثمار السياسي وهو ما تأكد عندما سارعت جماعة الإخوان المسلمين إلى استغلال حادثة انتحار أحد أفراد هذه الفئة.

وسعت الجماعة إلى تفجير اضطرابات بالنسار للضغط على السلطات الكويتية، إثر قبضها على أفراد خلية إخوانية فارين من مصر وقرارها تسليمهم لسلطات بلادهم.

تأم". وأوضح في تصريحات نقلتها صحيفة الأنباء المحلية الأربعاء أنه يجب العمل على القضية الآن، وحتى ذلك الوقت فإن كافة الجهات المعنية في الدولة عليها تأمين مستلزماتهم الضرورية في هذه الظروف العصيبة التي يمر بها أكثر من غيرهم بكثير.

وأضاف الحمد أن "ما عانته وتعاونه فئة غير محددى الجنسية في الكويت تجاوز كل الحدود الإنسانية والوطنية مع مماطلة بعض أجهزة الدولة في إرجاع حقوقهم وإعطائهم ما يستحقونه من تقدير ومكانة بعد أن ضحوا في سبيل الكويت تضحيات كبيرة في زمن السلم والحرب والوباء".

وتعاني فئة غير محددى الجنسية الآن بشكل كبير لتأمين المستلزمات الأساسية لعائلاتهم في دولة تقدم المنح والهبات للفقراء والمحتاجين حول العالم.

وأشار الحمد إلى أن حلول شهر رمضان هذا العام كان يجب أن يكون نهاية لمساة هذه الفئة المظلومة

الكويت - عادت قضية غير محددى الجنسية المصطلح عليهم محلياً بالبدون لتطفو على سطح المساحة السياسية الكويتية في ظل تقاعس السلطات عن حل هذا الملف الشائك رغم الأرضية القانونية المتوفرة لإنهاء هذه الأزمة.

والبدون هم فئة تعيش في الكويت منذ سنوات ولكنها لا تتمتع بحقوقها كاملة كبقية المواطنين كون أفرادها لا يحملون جنسية البلد الخليجي، ولكن البعض يستغل مشكلاتهم لتوظيفها سياسياً في مارب ضد الدولة أحياناً.

وصعد حقوقيون كويتيون من تحركاتهم مؤخراً مطالبين السلطات بالإسراع لإغلاق ملف البدون بشكل نهائي، لاسيما مع الظروف القاسية التي تعاني منها هذه الفئة بسبب أزمة الوباء والتي تزامنت مع شهر رمضان.

وقال الناشط السياسي مرشح مجلس الأمة السابق أحمد الحمد إن "وزارات الدولة وهيئاتها ذات الصلة عليها القيام بواجباتها الوطنية والإنسانية لإغلاق ملف البدون بشكل